

كلمة دولة الكويت

أمام

أعمال منتدى المراجعة الدولي الأول حول الهجرة

خلال الفترة 20-16 مايو 2022

نيويورك

شكراً السيد الرئيس،

إن دولة الكويت تؤكد حرصها الدائم لتحقيق أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (اتفاق مراكش)، البالغ عددها 23 هدف، إيماناً منها واتساقاً بأهمية تعزيز التعاون الدولي في حوكمة الهجرة، وإنقاذ الأرواح، وحماية المهاجرين، خصوصاً الفئات الضعيفة منهم (النساء والأطفال)، ومواجهة تداعيات الهجرة في مختلف أبعادها المحلية والدولية، هذا بالإضافة إلى أهمية تفعيل التكامل الدولي ومكافحة تهريب المهاجرين وشبكات الإتجار بالبشر.

وتسعى دولة الكويت لبلورة وتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في إطار حدودها الدستورية وقوانينها المحلية، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030... فدولة الكويت تعتبر (بلد مقصد) للعمالة الأجنبية الوافدة النظامية، حيث تستقبل على أراضيها أكثر من 160 جنسية، ويأتي ذلك نتيجة للتدابير والجهود الوطنية التي اعتمدتها الحكومة الكويتية لتهيئة البيئة المناسبة والحماية اللازمة للعمالة الوافدة، هذا بالإضافة إلى تمتعهم بكافة حقوقهم الأساسية، وهو ما يعكس نهجاً أصيلاً تسلكه دولة الكويت في حرصها لتعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته.

السيد الرئيس

نشير في هذا الصدد أن دولة الكويت قد أنشئت الهيئة العامة للقوى العاملة وهي تختص في تنفيذ وتطبيق السياسات والقوانين المتعلقة في العاملة الأجنبية الوافدة ومنها على سبيل المثال القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الاهلي والقانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية، حيث ينظمان الحقوق والواجبات التي يجب تطبيقها لدى طرفي العلاقة بين صاحب العمل والعامل، وأيضا اتخذت الهيئة العامة للقوى العاملة قرارات عده تتمثل في توفير الحماية والخدمات الصحية والمساعدة القانونية للعاملة الأجنبية الوافدة من أي تجاوز على حقوقهم الواردة في عقود العمل، وجاري العمل على انشاء مركز أيواء للرجال ، إلى جانب تنفيذ برنامج العودة الطوعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

السيد الرئيس،،

أبرمت حكومة دولة الكويت (21) مذكرة تفاهم ثنائية مع عدد من الدول لنقل الايدي العاملة سواء كانت للعاملين في القطاع الاهلي أو العمالة المنزلية بهدف تسهيل الاجراءات المتعلقة في تنقل الايدي العاملة؛ إضافة تذليل المشاكل والتحديات التي تنطوي خلال أي مرحلة من مراحل الاستقدام وأيضا اشراك الدول المصدرة للعمالة في تحمل مسؤوليتها في هذا الإطار وهو الأهم. إلى جانب أن دولة الكويت عضو فاعل في اللقاء الوزاري التشاوري "حوار أبو ظبي" هو: آلية تشاورية بين الدول المستقبلة والمرسلة للعمالة على مستوى الوزراء تعقد اجتماعاتها كل سنتين، لخلق آفاق التعاون من خلال الاستفادة من آليات الحوار التي تستهدف تحقيق المرونة في أسواق العمل بصدور العرض والطلب.

فقد صادقت دولة الكويت على بروتوكول منع وقمع ومكافحة الاتجار بالأشخاص ولاسيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بموجب القانون رقم 5 لسنة 2006، واستجابة من دولة الكويت لالتزاماتها الدولية، صدر

القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٣، في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، حيث واصلت دولة الكويت جهودها انطلاقاً من إيمانها بأهمية مواصلة العمل وترجمة تلك الالتزامات، فقد أنشئت دولة الكويت اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين برئاسة معالي وزير العدل في أكتوبر لعام ٢٠١٨، هذا بالإضافة إلى اعتماد نظام الإحالة لمنع الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، والذي يتيح (التعرف، والإبلاغ، والتحويل، والتحقيق والمقاضاة ثم الحماية والمساعدة، وانتهاءً بالعودة الطوعية أو إعادة الأدماج.

السيد الرئيس،،

نؤكد على حرص دولة الكويت في احترام التزاماتها الدولية خلال جائحة كوفيد - ١٩ ، حيث بذلت جهوداً مضاعفة لتوفير الحماية والوصول للخدمات الصحية للمواطنين والوافدين على حد سواء دون تمييز، بالإضافة إلى السماح للعاملة التعاقدية المؤقتة الذين تجاوزا مدة إقامتهم بمغادرة البلاد دون فرض أي عقوبات أو غرامات عليهم

والتكفل بتذكرة عودتهم. كما أن دولة الكويت لم تدخل جهداً بتقديم الدعم والمساهمات إلى منظمة الصحة العالمية منذ بداية هذه الجائحة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها من أجل مواجهة هذه الجائحة وهو الأمر الذي يعبر عن النهج الذي تسير عليه دولة الكويت في دعم القضايا الإنسانية.

بالختام، أجدد تثميني الكبير لجهودكم الصادقة في تعزيز التعاون الدولي في حوكمة الهجرة وإنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين خصوصاً الفئات الضعيفة، متطلعين بأن يحقق هذا المنتدى النتائج المرجوة منه والاستفادة المثلى من التجارب الناجحة.

شكراً السيد الرئيس،،،